راداوير ، من النمسا ، قائدا جديدا لقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . وقد بحث أعضاء المجلس المسألة في مشاورات غير رسمية أجريت في ٢٩ حزيران/يونيه ووافقوا على الاقتراح الوارد في رسالتكم" .

وفي الجلسة ٢٨٢٢ ، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان (S/20053)"[٢٢] .

القرار ٦١٧ (١٩٨٨)
المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨

إن مجلس الامن ،

إذ يشير إلى قراراته ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ و ٥٠١ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ و ٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ و ٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، وكذلك إلى جميع قراراته بشأن الحالة في لبنان ،

وقد درس تقرير الأمين العام عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨[٢٣] ، وإذ يحيط علما بالملاحظات المبداة فيه ،

وإذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الامم المتحدة[٢٤] ،

واستجابة منه لطلب حكومة لبنان ،

١ - يقرر تمديد الولاية الحالية لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ ؛

٢ - يكرر تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا ؛

٣ - يؤكد من جديد على الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨[١٣] ، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨) ، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى التعاون تعاونا تاما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذا تاما ؛

---

(٢٢) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والأربعون ، ملحق تموز/يوليه وآب/اغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

(٢٣) المرجع نفسه ، الوثيقة S/20053 .

(٢٤) المرجع نفسه ، الوثيقة S/20014 .

٤ - يكرر تأكيد أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذا كاملا ولايتها كما هي محددة في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات ذات الصلة ؛

٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى مجلس الأمن .

اعتمد بالاجماع في الجلسة ٢٨٢٢ .

القرار ٦١٨ (١٩٨٨)
المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٨

إن مجلس الأمن ،

إذ يحيط علما بالفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[٢٣] ، المتعلقة باختطاف المقدم وليام ريتشارد هيغنز ، المراقب العسكري بهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة العاملة مع القوة ،

وإذ يشير إلى التقرير الخاص للأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان[٣٥] ،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٥٧٩ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي أدان فيه إدانة مطلقة ، في جملة أمور ، جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف ودعا إلى إخلاء سبيل جميع الرهائن والأشخاص المختطفين فورا أينما كانوا وكائنا من كان محتجزوهم ،

١ - يدين اختطاف المقدم هيغنز ؛

٢ - يطالب باخلاء سبيله فورا ؛

٣ - يطلب إلى الدول الأعضاء أن تستخدم نفوذها بكل طريقة ممكنة للمساعدة في تحقيق تنفيذ هذا القرار .

اعتمد بالاجماع في الجلسة ٢٨٢٢ .

مقرر

في الجلسة ٢٨٣١ ، المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (S/20276)"[٣٦] .

---

(٣٥) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والأربعون ، ملحق كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٨ ، الوثيقة S/19617 .

(٣٦) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثالثة والأربعون ، ملحق تشرين الأول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ .